دولتا السودان تواصلان التناحر قبل لقاءات الصلح

■ ،،جوبا/الخرطوم/وكالات

اتهم السودان دولة جنوب السودان عدوه سابقا في الحرب الأهلية بمساعدة متمردين على شن هجوم على منطقة حدودية منتجة للنفط قبل حوالي أسبوعين من اجتماع متوقع بين رئيسي الدولتين في محاولة لحل نزاع بشأن النفط وقضايا أخرى.

ونفى جيش جنوب السودان والجناح الشمالي للجيش الشعبي لتحرير السودان الاتهام قائلين إنه اتهام محسوب لزيادة الضغط على جوبا قبل المحادثات.

وجنوب السودان في صراع مع السودان منذ انفصال الأول في تموز بموجب اتفاق للسلام في عام ٢٠٠٥م أنهى حربا أهلية مستمرة منذ عقود.

ولم يستطع البلدان بعد حل خلافات حاسمة مثل ترسيم الحدود المشتركة وتقاسم الديون واتخاذ قرار بشأن كيفية سداد جنوب السودان –وهو دولة حبيسة ليس لها سواحل– مدفوعات صادراته النفطية عبر السودان والتي تعد شريان حياة لاقتصاد الدولتين.

واكتسبت المشكلة النفطية مزيدا من الإلحاح عندما أغلق جنوب السودان حقوله النفطية في يناير احتجاجا بعدما بدأت الخرطوم أخذ بعض الخام مقابل ما قالت انه رسوم غير مدفوعة.

ووجه جنوب السودان الدعوة للرئيس السوداني عمر حسن البشير للاجتماع مع نظيره الجنوبي سلفا كير في جوبا في الثالث من أبريل في محاولة لحل الخلاف الذي زاده القتال بين المتمردين والقوات الحكومية في المناطق الحدودية تعقيدا.

وحمل الجناح الشمالي للجيش الشعبي لتحرير السودان –وهو قسم من جيش جنوب السودان إبان الحرب الأهلية– السلاح في ولاية جنوب كردفان. ولا يزال الجيش الوطني لجنوب السودان يعرف بالجيش الشعبي لتحرير السودان لكن جوبا تنفي دعم المتمردين.

ونقل المركز السوداني للخدمات الصحفية – وهو وكالة أنباء سودانية مرتبطة بجهاز أمن الدولة– عن رئيس المخابرات السودانية قوله إن الجيش السوداني وقوات الأمن "تصدت صباح أمس لهجوم على مدينة هجليج بولاية جنوب كردفان قامت به الحركات المتمردة التي تتخذ من أراضي دولة الجنوب منطلقا لها".

وأضاف التقرير أن "نصف القوة التي نفذت الهجوم تتبع للجيش الشعبي التابع لدولة الجنوب".

وقال أرنو لودي المتحدث باسم الجناح الشمالي للجيش الشعبي إنه لم يسمع عن أي هجوم على هجليج. وقال "أعتقد أن هذا جزء من حملة إعلامية تفتقر إلى أي أساس من الصحة".

وأضاف "المغزى من هذا النوع من الحديث هو كسب تأييد المواطنين في السودان في محاولة للضغط على حكومة جنوب السودان أثناء المفاوضات".

وهجليج منطقة رئيسية منتجة للنفط تخضع لسيطرة السودان وهناك خلاف على جزء من أراضيها.

وقال فيليب أجوير المتحدث باسم جيش جنوب السودان إن الاتهام أيضا عار من الصحة. وقال "إن السودان هو من ينقل القوات إنهم يأتون من قواعده".

وأضاف "كنا نتوقع هجوما على جاو في الأيام الثلاثة الماضية... ربما هاجموا قواتنا وأرادوا التغطية. غدا سنعرف ماذا يحدث"؟.

ومن المنتظر أن يوقع البشير وكير على اتفاقين توسط فيهما الاتحاد الافريقي يضمنان حرية الحركة لمواطني كل دولة في الدولة الاخرى. وكان السودان هدد بمعاملة الجنوبيين كأجانب ابتداء من أبريل.

وقالت آن ايتو نائبة الامين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان التي تحكم الجنوب أن جنوب السودان يأمل أيضا في احراز تقدم بشأن قضايا نفطية في القمة.

واضافت أن جوبا تعرض دفع ٢,٦ مليار دولار للخرطوم بالاضافة لرسوم عبور ومنحة لخط انابيب مقابل السماح بتصدير النفط عبر السودان.

وقالت للصحفيين في جوبا "اعتقد انه البشير سيكون مهتما بالمجيء لأنني لا أعتقد أن احدا في العالم يريد أن يحارب طول الوقت".

وقالت أن جوبا لن توقع اتفاقا نفطيا بأي ثمن وما زالت ترفض اقتراح السودان بتحصيل رسوم تصل إلى ٣٦ دولاراً للبرميل. وعرض جنوب السودان دفع دولار واحد عن البرميل.

فيما أمريكا تهدد باللجوء إلى مجلس الأمن:

بان كي مون يؤكد طرح خطة كوريا الشمالية لإطلاق صاروخ في قمة سيول

■نيويورك/وكالات

اعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أمس انه سيطرح خطة كوريا الشمالية لاطلاق صاروخ يحمل قمرا اصطناعيا في اواسط ابريل خلال قمة الطاقة والسلاح النووي في سيول الاسبوع المقبل.

وصرح بان للصحافيين خلال زيارة الى كوالالمبور "ساثير الموضوع مع الرئيس الكوري الجنوبي ومع مسؤولين اخرين سيحضرون القمة النووية".

وتابع بان "بصفتي امينا عاما للأمم المتحدة فانا اعرب عن القلق الشديد بعد اعلان (كوريا الشمالية) عزمها اطلاق قمر اصطناعي"، معتبرا ان قرار بيونغ يانغ يشكل "انتهاكا واضحا" لقرارات الامم المتحدة.

وتشارك الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية يومي ٢٦ و٢٧ مارس في قمة حول الطاقة والسلاح النووي بحضور الرئيس الاميركي باراك اوباما ونظيره الصيني هو جينتاو.

وتشارك هذه الدول في المفاوضات السداسية (مع كوريا الشمالية) التي تهدف الى اقناع بيونغ يانغ بالتخلي عن برنامجها النووي لقاء حصولها على مساعدة ضخمة، الا ان هذه المفاوضات متوقفة منذ ديسمبر ٢٠٠٨م.

وكان الرئيس الكوري الجنوبي لي ميونغ باك اعلن الاربعاء ان خمس دول من بينها الولايات المتحدة والصين ستحاول اقناع كوريا الشمالية بالعدول عن اطلاق القمر الاصطناعي الذي يعتبر غطاء لتجربة اطلاق صاروخ بعيد المدى.

وكان لي صرح للعديد من الصحف من بينها "انترناشيونال هيرالد تريبيون" ان "قرار الشمال اطلاق قمر اصطناعي مزعوم يشكل موضوعا جديدا طارئا سيتم التباحث به خلال القمة".

في حين قالت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس إنه إذا أطلقت كوريا الشمالية صاروخًا فإن واشنطن ستسعى إلى اتخاذ إجراءات مضادة قوية في مجلس الأمن الدولي.

وكانت رايس ترد بذلك في جلسة استماع لمجلس النواب على سؤال عن كيفية تعامل واشنطن مع الخطة الكورية الشمالية لإطلاق القمر الصناعي "كوانغ ميونغ سونغ –٣".

وأكدت الدبلوماسية الأمريكية طبقًا لما أذاعه راديو سوا أمس أن كل الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي تتفق على أن إطلاق كوريا الشمالية للصاروخ يعد خرقًا لقراري الأمم المتحدة ١٧١٨ و١٨٧٤، وقالت إن الولايات المتحدة والدول الأخرى تؤكد لكوريا الشمالية أنه من غير الحكمة إطلاق الصاروخ.

وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد بدأت مشاوراتها مع كوريا الشمالية حول زيارة مقبلة لمفتشي الوكالة الى هذه الدولة، حسبما اعلنت متحدثة باسم الوكالة أمس. وصرحت جيل تودور في اتصال هاتفي "يمكنني التاكيد ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدات محادثاتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية حول دعوة" مفتشي الوكالة.

واشارت المتحدثة الى انه ليس بمقدورها في الوقت الحالي تحديد متى ستنتهي المشاورات أو موعد لزيارة مفتشي الوكالة. وكانت كوريا الشمالية أعلنت الثلاثاء انها دعت مفتشي الوكالة ومقرها فيينا الى المساعدة على تطبيق الاتفاق الذي تم التوصل إليه حديثا مع الولايات المتحدة ويتضمن تعليق بيونغ يانغ لنشاطاتها النووية لقاء حصولها على مساعدة غذائية.

وكانت المتحدثة اوضحت الثلاثاء ان الوكالة تلقت دعوة كورية الشمالية الجمعة الماضي. وكانت بيونغ يانغ طردت مفتشي الوكالة الدولية من موقع يونغبيون النووي في العام ٢٠٠٩م ورفضت استقبالهم منذ ذلك الحين.

وفي سبتمبر، نشرت الوكالة تقريراً طويلا حول كوريا الشمالية اعربت فيه عن اسفها لعدم تعاونها مع الوكالة. واجرت بيونغ يانغ تجربتان نوويتان في ٢٠٠٦ و٢٠٠٩م وكشفت في نوفمبر ٢٠١٠م عن منشاة لتخصيب اليورانيوم. وكانت حتى الان تصنع القنابل مستخدمة البلوتونيوم.

١٣ جريحا واضرار في ٣٢ الف مسكن بعد زلزال المكسيك

■ **مكسيكو/وكالات**

ادى الزلزال العنيف الذي ضرب مكسيكو الثلاثاء الى جرح ١٣ شخصا وسبب اضرارا في ٣٢ الف مسكن على الاقل، كما اعلنت السلطات أمس.

وضرب الزلزال الذي بلغت شدته ٧,٤ درجات منطقة تبعد مئتي كيلومتر عن منتجع اكابولكو بعيد ظهر الاربعاء. وقد حدد مركزه في ولاية غيريرو (جنوب) على بعد ٢٥ كلم عن مدينة اوميتيبيك.

وقال حاكم الولاية انخيل اغويري للصحافيين الاربعاء ان "الحصيلة الموقتة الاولى تفيد ان ثلاثين الف مسكن تضررت في الزلزال دمر منها ٨٠٠". واصيبت حوالي عشرين مدرسة ومستشفى ايضا تابعة لاربع بلديات في الولاية باضرار مادية جسيمة بينما قطعت الكهرباء عن بعض المناطق.

وتحدث غابينو كوي حاكم ولاية واخاكا المجاورة عن "اصابة الفي مسكن ومبان عامة باضرار مادية بدرجات متفاوتة".

وجرح تسعة اشخاص في ولاية واخاكا واثنان في مكسيكو واثنان في ولاية غيريرو، حسبما ذكرت السلطات.

فيما الجزائر قلقة على حدودها الجنوبية:

إدانة دولية لإنقلاب العسكري في مالي

■ ،،لاغوس/وكالات

صرح مصدر عسكري موال للرئيس المالي أن أمادو تومامي توري الذي يقول عسكريون انهم اطاحوا به "في حالة جيدة" و"في مكان آمن". ولم يوضح المصدر في اتصال في باماكو ما إذا كان الرئيس موجودا في العاصمة أو خارجها أو خارج مالي.

وقال هذا العسكري الذي طلب عدم الكشف عن هويته إن "الرئيس في حالة جيدة وفي مكان آمن وكذلك وزيرا الامن (نائبيه بليا) والدفاع (الجنرال ساديو غاساما) المستهدفان" من العسكريين المتمردين الذين اعلنوا أمس اطاحة نظام توري.

وأضاف أن بعض اعضاء الحكومة اعتقلوا "لكن ليس جميعهم، بدون أن يتمكن من ذكر رقم أو الحديث عن مكان اعتقالهم. من جهة اخرى، انتقد المصدر نفسه رد فعل فرنسا على الانقلاب، بعدما طلب وزير خارجيتها الان جوبيه تنظيم انتخابات "في اسرع وقت ممكن".

وقال "في مثل هذه الحالات لا يطلب تنظيم انتخابات في فترة قصيرة. اول الامور يجب طلبه هو اعادة دولة القانون والنظام الدستوري". ورأى أن هذا الموقف يعكس "موافقة" على الانقلاب. وأعلن مصدر ملاحي مالي أن مطار باماكو اغلق أمس والغيت الرحلات الجوية "حتى اشعار آخر". وقال المصدر أن "المطار اغلق منذ صباح أمس (الخميس) ولم يعد هناك رحلات حتى اشعار آخر". وفي باماكو سمع اطلاق نار متقطع في عدد من الاحياء.

وصرح مصدر عسكري موال للرئيس المالي ومصدر آخر قريب منه أن امادو تومامي توري موجود في معسكر للجيش مع اعضاء من الحرس الرئاسي. وقال مصدر موال لتومامي توري طالبا عدم كشف هويته أن "الرئيس موجود فعلا في باماكو وليس في سفارة. انه في معسكر للجيش يتولى القيادة منه". واكد مصدر قريب من الرئيس هذه المعلومات موضحا انه موجود مع افراد من الحرس الرئاسي.

وفي أول رد فعل دولي، صرح وزير الخارجية الفرنسي أمس أن باريس لا تعرف مكان الرئيس المالي أمانو تومامي توري الذي أطاحه إنقلاب عسكري أمس. وقال جوبيه "قيل لي إن مكانه غير معروف".

وأضاف أن "الامور يمكن أن تتطور لكن حاليا لا استطيع أن اقول" اين الرئيس، مشيراً إلى "انه ليس في سفارة فرنسا". وكان جوبيه عبر عن امله في تنظيم انتخابات "في اسرع وقت ممكن" في مالي حيث جرى انقلاب موضحا انه لا يعرف شيئا عن مصير الرئيس امادو تومامي توري.

وقال وزير الخارجية الفرنسي لاذاعة اوروبا-١ "عبرنا عن ادانتنا لهذا الانقلاب العسكري لاننا متمسكون باحترام القواعد الديموقراطية والدستورية". واضاف "نطالب باعادة النظام الدستوري واجراء انتخابات كانت مقررة في ابريل ويجب أن تتم باسرع وقت ليتسنى للشعب المالي التعبير عن رأيه".

وتابع جوبيه "نعمل منذ اشهر مع شركائنا في المنطقة والمنظمات الاقليمية لبدء حوار بين متمردي الشمال الطوارق والنظام" المالي. ودانت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بحزم أمس الانقلاب العسكري في مالي الذي اطاح الرئيس امادو تومامي توري.

وتؤكد مجددا سياستها في "عدم التسامح مع أي محاولة للاستيلاء على السلطة بوسائل غير دستورية".

وتابعت المجموعة التي تتخذ من ابوجا مقرا لها انها "تابعت سير الاحداث في باماكو باستياء، وقلق متزايد بعد تمرد وحدة في الجيش في ثمنات كاتي قرب العاصمة". واضافت أنها "تتابع عن كثب" الوضع في مالي، محذرة من انها "سترد بشكل مناسب على أي محاولة للاخلال اكثر بالوضع الامني الهش"، بدون أن تذكر أي تفاصيل اخرى.

ودان الاتحاد الأوروبي أمس الانقلاب العسكري في مالي وطالب بعودة السلطة الدستورية "في اقرب وقت ممكن". وقال الناطق باسم وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون في بيان "ندين استيلاء العسكريين على السلطة وتعليق الدستور"، مؤكدا انه "يجب اعادة النظام الدستوري عندما يكون ذلك ممكنا". واضاف الناطق مايكل مان "يجب حماية امن الشعب المالي وحريته".

كما أعربت الجزائر عن قلقها الشديد من الوضع في مالي ودانت "بشدة" اللجوء إلى القوة، مؤكدة انها "ترفض التغييرات المنافية للدستور". وقال المتحدث باسم الخارجية الجزائرية عمار بلاني أن "الجزائر تتابع بقلق شديد الوضع في مالي. وبحكم مبادئنا النابعة من ميثاق الاتحاد الأفريقي ندين بشدة اللجوء إلى القوة ونرفض التغييرات المنافية للدستور".

وكان وزير الشؤون الخارجية الجزائري مراد مدلسي اكد منتصف فبراير أن الجزائر ومالي متفقتان على "محاربة الإرهاب وليس الطوارق"، مؤيدا حلا سياسيا للازمة في شمال مالي.

ومن جهته اكد وزير الداخلية دحو ولد قابلية أن "الجزائر لا تتدخل في الشؤون الداخلية المالي وتكتفي بمراقبة حدودها لمواجهة أي خطر محتمل ومع ذلك الجزائر تستقبل الذين يفرون من بلدهم هربا من العنف والحرب سواء كانوا من هذا الطرف أو ذاك".

واعلن الاسبوع الماضي عن استقبال الجزائر لـ ٣٠ الف لاجيء من المدنيين بالاضافة إلى عدد العسكريين "المصابين خلال المعارك". وتشارك الجزائر مع مالي والنيجر وموريتانيا (ما يعرف بدول الميدان في الساحل) في قيادة عسكرية موحدة لمحاربة التهريب والجريمة المنظمة والقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.

من جانبه، دان رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي جان بينغ "بحزم" أمس في بيان الانقلاب العسكري في مالي وطالب من منفذيه "انهاء تحركهم". وقال بيان للاتحاد أن "رئيس المفوضية يدين بحزم هذا التمرد الذي يضرب الشرعية الدستورية ويشكل تراجعا خطيرا مالي وللعمليات الديموقراطية الجارية على القارة".

وذكر بينغ بان "أفريقيا تتبع سياسة عدم التسامح اطلاقا مع أي تغيير مخالف للدستور وترفض أي استيلاء على السلطة بالقوة". وقال البيان انه "يدعو في هذا الصدد العناصر المتمردين إلى وقف تحركهم فورا والامتثال للشرعية الدستورية ويدعو المؤسسة العسكرية إلى البقاء في خدمة السلطات المدنية المنتخبة ديموقراطيا".

التجسس الصهيوني والعرب

اسكندر المريسي

■ منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى والثانية مروراً بإنشاء دولة الكيان الصهيوني في منتصف القرن الماضي أعطى اليهود أولوية استراتيجية واهتماماً بالغاً في نشاطهم العدواني بمنطقة الشرق الأوسط لأعمال التجسس بمختلف اشكاله العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية وذلك على كل الدول وحكومات العالم، مما أظهر ذلك التجسس صناعة صهيونية قد طال العالمين العربي والإسلامي في درجة أساسية واحتل كما قلنا أولوية في سلم اهتمامات النشاط العدواني للكيان الصهيوني، سيما في ظل تنامي حرب المعلومات وأنظمتها المتطورة الحديثة.

فقد شكلت تلك الحرب عاملاً أساسياً لنمو وتمدد المشروع الصهيوني داخل فلسطين المحتلة تحديداً والوطن العربي بصفة خاصة، وقد استفاد ذلك الكيان من هيمنته الكاملة وسيطرته المطلقة على القرارين السياسي الأوروبي والأمريكي فالعصى الصهيونية هي التي تحكم حكومات ودول الغرب دونما استثناء كما تمكن أيضاً لجهة الوطن العربي من إنشاء مئات من مسميات غير مباشرة حملت في طياتها يافطات عدة مثلت هيئات ومنظمات غير حكومية وأحزاباً وتنظيمات سياسية واتحادات جماهيرية ومهنية ونقابات عمالية وأخرى تدافع عن حقوق الإنسان وشركات تجارية .... الخ، معظمها إن لم يكن كلها ليست إلا حفريات تمارس التجسس داخل الوطن العربي لصالح العدو الصهيوني. وليس هناك أدنى شك بأن تلك الحفريات قد اجتاحت الأقطار العربية دونما استثناء وإن كانت قد تدثرت بستائر متعددة كما سبقت الاشارة إليه، لذلك أكانت سياسية أو إعلامية أو اقتصادية أو ثقافية فإن المشترك فيها يتمثل بجهود المتعدد الذي يصب في مجرى واحد هو التجسس الصهيوني ضد العرب والمسلمين، لذلك كان من الطبيعي جداً أن يحاكم القضاء العسكري اللبناني عشرات الأشخاص بتهمة التجسس للعدو الصهيوني بعدما أصدرت المحكمة العسكرية في بيروت أحكاماً تراوحت بين الإعدام والسجن ضد ستة أفراد مع وجود قضايا مماثلة تتعلق بقضايا التجسس على الشعب اللبناني خدمة للكيان الصهيوني. وهو ما يعني أن عاصمة ذلك الكيان وكذلك عواصم غربية ليست إلا أوكاراً لتنشيط ظاهرة التجسس لصالح العدو الصهيوني وهو ما يجعل العرب والمسلمين في طليعة الاستهداف لذلك التجسس.

aaskander@yahoo.com

مقتل ستة شرطيين اتراك وستة متمردين

■ ،،ديار بكر/

أعلن مصدر أمني محلي أمس أن ستة شرطيين وستة متمردين اكراد قتلوا خلال يومين من المعارك العنيفة بين قوات الأمن التركية ومقاتلين من حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا.

وأوضح المصدر نفسه أن آلافا من الجنود ورجال الشرطة شاركوا في العمليات المدعومة من الطيران التركي في محيط جبل جودي في سيرناك القريبة من الحدود مع سوريا.

أوباما يؤكد تضامنه مع ساركوزي لمكافحة الإرهاب:

إنتقادات لعمليات مراقبة الإسلاميين في فرنسا بعد هجمات تولوز

■ ،،باريس/وكالات

واجهت عمليات مراقبة الاستخبارات الفرنسية للشبكات الاسلامية المتطرفة انتقادات بعد الكشف عن أن منفذ اعتداءات تولوز ومونتوبان الذي تبنى قتل سبعة اشخاص واعلن انتماءه للقاعدة، كان يخضع لمراقبة الاجهزة منذ سنوات.

ووزير الداخلية كلود غيان هو الذي اعلن أن محمد مراح (٢٣ عاماً) الفرنسي الجزائي الاصل والذي كان من الاحداث الجانحين، قام برحلتين إلى أفغانستان وباكستان وكان "تحت المراقبة منذ سنوات" من قبل المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية.

لكنه اشار إلى انه لم يكن هناك أي عناصر تحمل على "الاعتقاد بانه كان يعد لعمل اجرامي".

وفي المساء نقض غيان الانتقادات الصادرة عن الجبهة الوطنية (يمين متطرف) ووزير سابق من اليسار.

وقال غيان لوكالة فرانس برس أن "توقيف شخص ينشر افكارا سلفية امر مستحيل تماما. ليس هناك أي اساس قانوني. ينبغي الحصول على امر من قاض لتوقيف احد ما، ما لم يضبط في الجرم المشهود. وفي فرنسا ليس هناك جرم مشهود في الرأي، وهذا افضل".

غير أن مرشحة اليمين المتطرف للانتخابات الرئاسية مارين لوبن انتقدت "التقاعس" حيال "الخطر الاصولي" الذي "اسيء تقديره في بلادنا" بنظرها.

وقال المسؤول الثاني في حزبها لوي آليو أن ذلك يحمل على "التساؤل أن لم يكن من الممكن توقيف" المشتبه به في وقت ابكر و"يثير شكوكا" حول فاعلية مكافحة الشبكات الاسلامية.

كذلك صدرت انتقادات ولو اقل حدة عن جان بيار شوفينمان وزير الدفاع والداخلية السابق في حكومات اشتراكية، إذ رأى أن هجمات تولوز ومونتوبان تشكل "تحذيرا لجميع الاجهزة المكلفة مكافحة الإرهاب مشددا على أن "فرنسا التي بقيت حتى الان بمنأى نسبيا عن هذه الاعمال الشنيعة، عليها أن تبقى متيقظة".

من جهته قال وزير الخارجية آلان جوبيه أمس لاذاعة أوروبا ١ "افهم أن يطرح السؤال لمعرفة ما إذا حصلت ثغرات. وبما انني لا اعلم أن حصلت ثغرات، لا يمكنني أن أحدد نوعيتها، لكن ينبغي القاء الضوء على هذه المسالة".

وسئل أن لم يكن يجدر تخصيص المزيد من الوسائل لمراقبة عدد الجهاديين الفرنسيين القلائل الذين تم احصاؤهم فقال "انهم قيد المراقبة" مؤكداً أن "اجهزة الاستخبارات استجوبت مؤخراً" محمد مراح.

غير أن جوبيه عاد واكد لفرانس برس انه يستبعد وجود أي ثغرات وقال "ليس لدي شخصيا أي سبب يدعو إلى الاعتقاد بوجود ثغرة".

وتعود اخر موجة من الاعتداءات الدامية في فرنسا إلى العام ١٩٩٥م وتثني السلطات الفرنسية بانتظام على فاعلية شرطتها وجهازها القضائي في مجال مكافحة الإرهاب.

ورفض فرنسوا ريبسامن مسؤول "الامن" في فريق المرشح الاشتراكي للانتخابات الفرنسية فرنسوا هولاند الخوض في هذا الجدل مكتفيا بالاشادة بـ"شجاعة قوات حفظ النظام".

وقال "سيتم تعيين قاضي تحقيق في هذه القضية وسوف نرى نوعية التحقيق. كل ذلك سياتي لاحقا".

وقدرت أجهزة الاستخبارات الغربية مؤخراً ببضع عشرات عدد الجهاديين الشباب العائدين من المناطق القبلية الواقعة على الحدود بين باكستان وأفغانستان، معقل تنظيم القاعدة، وقد عاد بعضهم إلى فرنسا.

وقال فرنسوا مولين مدعي عام باريس المكلف التحقيق في هجمات منطقة تولوز "ليس لدينا أي عنصر" يسمح بربط محمد مراح "باي منظمة على الاراضي" الفرنسية.

ووصف المشتبه به بانه "له مواصفات شخص غير نمطي انحاز من تلقاء نفسه إلى التطرف السلفي" موضحا انه "ذهب إلى أفغانستان بدون المرور عبر الشبكات المعروفة، بل بوسائله الخاصة من غير أن يلجا إلى الوسطاء والدول قيد المراقبة".

وقال أن محمد مراح الذي ادين "١٥ مرة" حين كان قاصرا اظهر "اطباعا عنيفة" منذ طفولته وعانى من "اضطرابات في السلوك حين كان قاصرا، ما يتواءم مع العنف الشديد الملازم للافعال" التي وقعت مؤخرا.

وقبل ١٥ يوما من الهجوم الاول الذي اوقع قتيلا في ١١ مارس في تولوز، حكم عليه بالسجن لشهر واحد مع النفاذ بتهمة القيادة بدون رخصة. وكان من المقرر أن يقابل قاضيا في ابريل لتحديد كيفية قضاء العقوبة الصادرة في ٢٤ فبراير، بحسب ما اوضح محاميه.

اما شقيقه عبدالقادر (٢٩ عاماً) الذي قبض عليه الاربعاء الماضي فكان "محط اهتمام في قضية شبكة نقل جهاديين إلى العراق" قبل بضع سنوات بدون أن يتم التحقيق معه.

من جانبة أكد الرئيس الأمريكي باراك اوباما تضامنه مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ومع الحكومة والشعب الفرنسي لمكافحة الإرهاب والعمل معا لمواجهة تداعيات الهجمات الماساوية وغير المبررة في مدينتي تولوز ومونتوبان والتي خلفت سبعة قتلى بينهم ثلاثة جنود فرنسيين وثلاثة أطفال ومعلم في مدرسة يهودية.

وقال بيان صادر عن البيت الابيض الليلة الماضية أن اوباما رحب خلال مكالمة هاتفية مع ساركوزي بالاجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية في تحديد هوية أحد المشتبهين وجهودها المتواصلة لمنع وقوع المزيد من أعمال العنف.

ونقل البيان عن أوباما تأكيده "أن الشعب الأمريكي يقف جنبا إلى جنب مع الفرنسيين في هذا الوقت العصيب".